

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في العراق
 موجز عمليات تقييم رصد حماية الأشخاص
 آذار 2008 – آذار 2009



المواقع التي شملها التقييم: مواقع المرحلة الأولى يشار إليها بنقاط برتقالية اللون؛ ومواقع المرحلة الثانية باللون الأصفر

المواقع التي شملها التقييم		المواقع التي شملها التقييم		المواقع التي شملها التقييم		المواقع التي شملها التقييم	
1	السليمانية	18	المتشى	3	البصرة	24	الأنبار
2	دريندخان	16	الرميبة	2	أبو الخصيب	1	الفلوجة
4	كلار	34	السمارة	2	المدينة	25	الرمادي
7	المجموع	19	المجموع	3	القرنة	3	المجموع
			النجف	17	الزبير		بابل
9	ذي قار	15	الكوفة	3	البصرة	14	المحاول
2	الجبايش	25	النجف	30	شط العرب	6	المسيب
4	الرفاعي	40	المجموع	5	المجموع	4	الهاشمية
15	الناصرية	11	نينوى	5	دهوك	8	الحلة
	المجموع	32	الحمدانية	6	العمادية	32	المجموع
	27	الحضر	كركوك	4	دهوك		بغداد
5	واسط	2	كركوك	1	سومل	2	أبو غريب
2	الحي	3	الشيخان	16	زاخو	15	الأعظمية
10	النعمانية	82	الموصل	1	المجموع	58	الرصافة
9	الصويرة	4	سنجار	183	كركوك	69	الكرخ
1	الكوت	10	تلعفر	1	المجموع	5	المدائن
27	بدره	4	تلكيف	8	الديوانية	6	المحمودية
	المجموع	132	المجموع	25	الشامية	4	التاجي
20	عدد الأفضية المحددة	5	ميسان	6	عطف	159	المجموع
872	مجموع عمليات التقييم	10	المجر الكبير	40	الديوانية		
		1	العمارة	2	الحمزة		
		2	الكلاء	18	المجموع		
		3	الميمونة	20	ديالى		
		4	قلعة صالح	2	المقدادية		
		9	المجموع	18	خانقين		
		1	بلد		المجموع		
		23	تكريت				
			الطوز				
			المجموع				

ديارهم؛ بينما فكر 25% منهم في الاندماج في مكانهم الحالي؛ في حين لم يتخذ 21% منهم أي قرار. وفي المرحلة الثانية، حددت المفوضية، عبر فرق الحماية والمساعدة التابعة لها، نحو 37.682 عائلة نازحة (تضم 104.098 فرداً): منها 381 عائلة نازحة فرّت قبل نيسان 2003؛ و 3.128 عائلة فرّت ما بين نيسان 2003 وشباط 2006، ونحو 34.173 عائلة فرّت بعد شباط 2006. وقد هُجّر غالبية النازحين بسبب العنف العام (51%)، أو تهديدات أو اعتداءات استهدفتهم (41%)، أو لأسباب اقتصادية (3%). وعندما طلب منهم ترتيب نواياهم حسب الأولوية، كانت العودة إلى الديار أولى الخيارات لغالبية النازحين (79%). وقد حلّت العودة إلى الحي نفسه، في الأقل، والاندماج محلياً في المكان الحالي في المرتبتين الثانية والثالثة. وينحدر أصل نحو 53% من النازحين من بغداد، و22% منهم من نينوى، و14% منهم من ديالى.

العائدون (من اللاجئين والنازحين)

شمل التقييم نحو 35.157 عائلة من العائدين (تضم 219.244 فرداً) أثناء المرحلة الأولى: منها 22.925 عائلة من النازحين العائدين (تضم 151.005 فرداً) و 12.232 عائلة من اللاجئين العائدين (68.239 فرداً). وقد فرّ نحو 9.880 أسرة من النازحين العائدين و 3.504 أسرة من اللاجئين العائدين من ديارهم قبل شباط 2006، في حين هُجرت 13.045 أسرة من النازحين العائدين و 8.728 أسرة من اللاجئين العائدين بعد ذلك التاريخ. وكانت أسر النازحين العائدة قد هربت في بادئ الأمر بسبب العنف العام (40%)، أو لأسباب اقتصادية (26%)، أو إثر تهديدات أو اعتداءات استهدفتها (24%)، أو عمليات عسكرية محددة (10%). وكان غالبية اللاجئين العائدين قد فرّ أصلاً بسبب العنف العام (51%)، أو تهديدات أو اعتداءات استهدفتهم (41%). وفي المرحلة الثانية، جرى تقييم 11.730 عائلة أخرى من العائدين (تضم 44.781 فرداً): منها 10.665 عائلة من النازحين العائدين (42.639 فرداً)، و 1.065 عائلة من اللاجئين العائدين (2.142 فرداً). وقد فرّت نحو 3.709 عائلة من النازحين العائدين، و 228 عائلة من اللاجئين العائدين من ديارها قبل شباط 2006؛ بينما هُجرت 6.956 عائلة من النازحين العائدين و 837 عائلة من اللاجئين العائدين بعد ذلك التاريخ. وكانت أسر النازحين العائدين قد فرّت أصلاً بسبب العنف العام (48%)، أو تهديدات أو اعتداءات استهدفتها (17%)، أو عمليات عسكرية محددة أو لأسباب اقتصادية (3% لكل منهما)، بينما كان للاجئين العائدون قد فرّوا بسبب العنف العام (45%)، أو تهديدات أو اعتداءات مستهدفة (15%)، أو لأسباب اقتصادية (11%).

منذ شهر آذار سنة 2008 ولغاية تشرين الأول 2008، أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومراكز الحماية والمساعدة التابعة لها 469 عملية تقييم لرصد حماية الأشخاص على مستوى المجتمع، فيما يُعدّ المرحلة الأولى، وقد شملت أرجاء العراق. وقد حددت عمليات التقييم هذه احتياجات الحماية الخاصة بما مجموعه 681.203 أشخاص من فئات عناية المفوضية. وبدءاً من شهر تشرين الأول ولغاية آذار 2009، جرت، وكمرحلة ثانية، 404 عملية تقييم أخرى لرصد حماية الأشخاص على مستوى المجتمع، وقد نُفّذت باستخدام استبيانات ومنهجية مطوّرة تستند إلى الدروس المستفادة من المرحلة الأولى لعمليات رصد الحماية.¹ كما أُجريت 213 مقابلة مستفيضة مع الأسر. ويركّز هذا الموجز على نتائج عمليات التقييم على مستوى المجتمع فقط.

وخلال المرحلتين الأولى والثانية، حددت عمليات التقييم احتياجات الحماية لما مجموعه 830.082 شخصاً من فئات عناية المفوضية.²

النازحون في الداخل

في المرحلة الأولى، تم تحديد نحو 89.937 عائلة نازحة (تضم 461.959 فرداً): منها 33.864 عائلة (مؤلفة من 168.714 فرداً) فرّت قبل شهر شباط 2006، و 56.073 عائلة (من 293.245 فرداً) فرّت بعد شباط 2006. وكان غالبية النازحين في الداخل مهجرين بسبب العنف العام (61%)، أو تهديدات أو هجمات استهدفتهم (26%)، وبسبب عمليات عسكرية محددة (11%). وقد عبّر 53% من النازحين عن نيتهم في العودة إلى

¹ المنهجية: منذ شهر آذار إلى تشرين الأول 2008، أجرت فرق الرصد والمراقبة مقابلات في كل موقع مع ثلاثة أشخاص يمثلون المجموعة (فرد يمثل فئة العناية، وزعيم المجموعة، وشخص يمثل السلطة/أو أحد الشخصيات الرسمية). تم اختيار المواقع وفق المعايير التالية: (1) وجود مكثف للأشخاص من فئات العناية. (2) التحركات الأخيرة للأشخاص من فئات العناية. (3) مواقع العودة المحتملة. ومنذ شهر تشرين الأول 2008 ولغاية آذار 2009، أجرت فرق المراقبة مقابلات مع مسؤول في السلطة أو مسؤول إداري على دراية بالمجموعة، وكذلك مع مجموعات منتخبة تمثل الفئة التي خضعت للتقييم في كل موقع من المواقع (بضمنها النازحين في الداخل، والعائدين من النازحين واللاجئين). وفي كل موقع شمله التقييم، قيّمت فرق المراقبة طوال الفترة بأكملها أوضاع مراكز الرعاية الصحية الأولية، والمستشفيات، والمدارس الابتدائية والثانوية، ومراكز الشرطة، والمحاكم وإمكانية الوصول إليها، وكذلك توفر شبكات المياه والكهرباء والصرف الحي. ومزالت عملية رصد حماية الأشخاص مستمرة.

² وحيث أن بعض المواقع قد خضعت للتقييم أكثر من مرة، فإن عدداً من الأشخاص من فئات العناية ربما يكون قد تكرر إحصاؤهم، لكن هذا العدد لا يمثل إلا حالات قليلة لا يجدر ذكرها.

الأشخاص ذوو الإحتياجات الخاصة

حددت المرحلة الأولى الإحتياجات الخاصة التالية: الأسر التي لا مورد لها للدخل (24.938)، وتلك التي تتألف من أكثر من 10 أفراد (10.820)، وأرباب الأسر المسنين (7.065)، وربات الأسر والأرامل والمطلقات ونساء لأقارب لهن من الرجال (6.059)، والأسر التي لديها أفراد معاقون (4.161)، وأرباب الأسر القاصرين (3.431)، والأيتام (2.910). ومنذ شهر تشرين الأول 2008 ولغاية آذار 2009، بلغت أعداد الأسر ذات الإحتياجات الخاصة كالتالي:

الاحتياجات الخاصة (المرحلة الثانية)	النازحون في الداخل		النازحون العائدون		اللاجئون العائدون	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أسرة كبيرة (أكثر من 10 أفراد) ولا مورد لها	5.053	13%	715	7%	140	13%
رب الأسرة من المسنين	4.682	12%	526	5%	258	24%
ربات أسر، أرامل، مطلقات، نساء لا أقارب لهن من الرجال	3.792	10%	407	4%	96	9%
أطفال دون سن 18 ممن فقدوا والديهم	2.606	7%	481	4.5%	56	5%
أحد أفراد العائلة من المعاقين	958	2.5%	406	4%	36	3%

الحماية المادية

في المرحلة الأولى، كانت أهم الحوادث التي أثرت في الأشخاص من فئات العناية أثناء النزوح هي العمليات العسكرية (30%)، والعنف العام (25%)، والاعتقال أو السجن (20%)، والجريمة بشكل عام (19%). وقد عانى غالبية النازحين والعائدين من تقييد تحركاتهم بسبب نقاط التفتيش (56%)، والطرق التي يصعب الوصول إليها أو تلك التي تغمرها المياه (49%)، وحظر التجوال (28%)، والأسوار والحواجز (27%)، إضافة إلى حاجتهم للحصول على إذن للسماح لهم بالحركة (20%).

وغالبيتها الأشخاص من فئات العناية الذين جرى تقييمهم ما بين تشرين الأول 2008 و آذار 2009 ذكروا أنهم لم يتأثروا مباشرة بأي من الحوادث الأمنية خلال الشهور الثلاثة الماضية (87% من

النازحين، و86% من النازحين العائدين، و64% من اللاجئين العائدين). أما أولئك الذين أشاروا إلى حوادث أمنية في مناطقهم، فقد تحدثوا عن وقوع اقتتال داخلي ما بين الأعراق أو ما بين الأديان (9% من النازحين و2.5% من النازحين العائدين)، أو انفجارات هائلة (4.5% من النازحين و1% من النازحين العائدين)، أو تجنيد قسري للأطفال والبالغين من قبل عناصر مسلحة (4.5% من النازحين). كما تحدث النازحون العائدون عن نهب، وعنف عام، والغام/أو أعددة غير منفلقة (وردت جميعاً على لسان 3% من النازحين العائدين). وقال نحو 8% من النازحين و2% من النازحين العائدين أن مجموعتهم قد استهدفت على وجه التحديد، وعزوا الدوافع لأسباب دينية في الغالب (8% من النازحين، و2% من النازحين العائدين)، أو لأسباب عرقية (2% من النازحين، و1% من النازحين العائدين). وذكرت مجموعات عدة أن لها أفراداً مفقودين - 75% من النازحين، و36% من النازحين العائدين و45% من اللاجئين العائدين قالوا أن أفراداً من أسرهم مفقودون. كما ذكر نحو 36% من النازحين، و6% من النازحين العائدين، و2.5% من اللاجئين العائدين أن هناك أطفالاً في عداد المفقودين. وقد عانى العديد من النازحين والعائدين من قيود على تحركاتهم بسبب نقاط التفتيش (40%) وحظر التجوال (12%).

التوثيق والتسجيل

في المرحلة الأولى، أفاد نحو 88% من الأسر النازحة والعائدة بأنها يفتقر الوثائق؛ وأكثرها شيوعاً، البطاقة التمييزية (64%)، أو هوية الأحوال المدنية (60%)، أو شهادات الميلاد (58%)، أو شهادات الزواج (46%)، أو جوازات السفر (43%). كما ذكر نحو 60% من النازحين والعائدين أنهم بحاجة إلى تسجيل أسمائهم لدى السلطات في موقعهم الحالي، في حين أن 78% مسجلون. وأهم عواقب عدم التسجيل هو استنناؤهم من الإعانة الحكومية. وفي المرحلة الثانية، ذكر نحو 52% من النازحين، و18% من النازحين العائدين، و38% من اللاجئين العائدين أن وثائقهم ناقصة، وهي في الغالب تشمل:

الوثيقة	النازحون	النازحون العائدون	اللاجئون العائدون
البطاقة التمييزية	32.5%	11.5%	26%
هوية الأحوال المدنية	26.5%	16.5%	23%
شهادة الجنسية	23.5%	10%	28.5%
جواز السفر	22.5%	8%	18%

وغالبية هؤلاء الرجال كانوا يعملون بأجر يومي في النقل، أو الزراعة، أو المطاعم، أو الفنادق، أو أعمال البناء، أو كموظفين عموميين. وعند سؤالهم عن العقبات التي يواجهونها في البحث عن فرص العمل، ذكر غالبيتهم الإرتفاع العام في نسبة البطالة في موقعهم الحالي. وقال ما يقارب 30% من النازحين أيضاً أن مؤهلاتهم لم يُعترف بها في مكان النزوح، في حين أن 30% من اللاجئين العائدين ذكروا عدم توفر الأراضي/الأدوات الزراعية، أو البذور، أو الأسمدة؛ كما قال 12% من اللاجئين العائدين أنهم غير قادرين على العودة إلى وظائفهم في القطاع العام. والغالبية من ربات الأسر كنَّ يُعَلِّنَ أنفسهن من خلال عملهن (59% من النازحين، و49% من النازحين العائدين، و10% من اللاجئين العائدين)، بينما كانت أخريات يتلقين الدعم من الأقارب أو الأصدقاء (29% من النازحين، و44% من النازحين العائدين، و5% من اللاجئين العائدين)، أو كان أطفالهن يعملون (20% من النازحين، و44% من النازحين العائدين، و4% من اللاجئين العائدين). وذكر نحو 26% من ربات الأسر أنهن لم يتلقين أيّ دعم.

الأطفال والتعليم

منذ شهر آذار ولغاية تشرين الأول 2008، كان نحو 57% من الأولاد و52% من الفتيات، ممن هم في سن الدراسة الإبتدائية، يذهبون إلى المدارس خلال الأسبوعين اللذين سبقا كل عملية من عمليات التقييم. وأقل من نصف عدد الأطفال كان يمتلك اللوازم المدرسية الأساسية. وكانت الأسباب الرئيسية لعدم ذهاب الأطفال إلى المدارس تُعزى إلى الحاجة إلى العمل (44% من البنين فقط)، ونقص اللوازم المدرسية (43%)، وفقدان الوثائق اللازمة للإلتحاق بالمدارس (36%)، وأوضاع المدارس السيئة (35%). وذكّر أن 14% من أطفال النازحين و12% من أطفال العائدين، كمعدل، كانوا يعملون. وقال نحو 21% من المجموعات التي شملها التقييم أن هناك فتيات يعانين من عنف منزلي في مجتمعهم. كما ذكر نحو 36% من المجتمعات أن لديها أطفالاً دون أبٍ وأمّ يعيشون في كنفهم. وتحدّث نحو 10-13% من المجتمعات عن أطفال كانوا يتسولون في مواقعهم.

ومنذ شهر تشرين الأول 2008، قال نحو 59% من المجموعات التي جرى تقييمها أن "بعض" الأطفال فقط كانوا يذهبون إلى المدارس. وأفاد 15% من هذه المجموعات أن "معظم" البنين أو "كلمهم" قد التحقوا بالمدارس، وقال 9% منهم فقط أن هذا ينطبق على الفتيات. وتعود أسباب عدم ذهابهم إلى المدارس إلى الحاجة إلى العمل (53% من الأولاد، و17% من الفتيات)، وغلاء اللوازم المدرسية (49% من الأولاد، و52% من الفتيات)، وكلفة النقل العالية (20% من الأولاد، و19% من الفتيات)، واكتظاظ المدارس (12% من الأولاد، و11% من الفتيات)، وفقدان الوثائق

وغالبية هؤلاء الرجال كانوا يعملون بأجر يومي في النقل، أو الزراعة، أو المطاعم، أو الفنادق، أو أعمال البناء، أو كموظفين عموميين. وعند سؤالهم عن العقبات التي يواجهونها في البحث عن فرص العمل، ذكر غالبيتهم الإرتفاع العام في نسبة البطالة في موقعهم الحالي. وقال ما يقارب 30% من النازحين أيضاً أن مؤهلاتهم لم يُعترف بها في مكان النزوح، في حين أن 30% من اللاجئين العائدين ذكروا عدم توفر الأراضي/الأدوات الزراعية، أو البذور، أو الأسمدة؛ كما قال 12% من اللاجئين العائدين أنهم غير قادرين على العودة إلى وظائفهم في القطاع العام. والغالبية من ربات الأسر كنَّ يُعَلِّنَ أنفسهن من خلال عملهن (59% من النازحين، و49% من النازحين العائدين، و10% من اللاجئين العائدين)، بينما كانت أخريات يتلقين الدعم من الأقارب أو الأصدقاء (29% من النازحين، و44% من النازحين العائدين، و5% من اللاجئين العائدين)، أو كان أطفالهن يعملون (20% من النازحين، و44% من النازحين العائدين، و4% من اللاجئين العائدين). وذكر نحو 26% من ربات الأسر أنهن لم يتلقين أيّ دعم.

الغذاء والبطاقات التموينية

خلال المرحلة الأولى، ذكرت فئات العناية أن 58% من البالغين و60% من الأطفال لديها ما يكفي من الغذاء. وبالنسبة إلى النازحين والعائدين كليهما، فإن مشتريات السوق والحصص التموينية كانت تمثل المصدر الرئيسي للغذاء، في حين كان توزيع الحصص التموينية أكثر أهمية للعائدين. وقد ذُكر أن 62% من النازحين و74% من العائدين كانوا يعتمدون على الحصص التموينية. وقال 53% أنهم كانوا يستلمون الحصص التموينية شهرياً، و40% فقط كانوا يستلمونها ما بين كل شهر إلى ثلاثة شهور. ونادراً ما كانت الحصص توزع كاملةً (في 8% من الحالات فقط). وكان 70% من النازحين و82% من العائدين يمتلكون البطاقة التموينية. وكانت الأسباب الرئيسية لعدم امتلاك النازحين بطاقات تموينية تُعزى إلى التأخير في نقل البطاقة إلى موقعهم الحالي (37%)، وإلى مشاكل إعادة تفعيل البطاقة في أحيائهم السابقة (27%)، وإلى ضرورة عودتهم إلى مكانهم الأصلي أولاً لإلغاء التسجيل (12%). وبالنسبة للعائدين، كان نقص الوثائق يمثل المشكلة الرئيسية في الحصول على البطاقة التموينية (58%)، يليه التأخير في نقل البطاقة التموينية (27%)، ولزوم إلغائهم التسجيل في مكانهم الأصلي أولاً (12%).

وأثناء المرحلة الثانية، ذكر نحو 20% من النازحين و10% من النازحين العائدين و34% من اللاجئين العائدين أنهم لا يمتلكون بطاقة تموينية نافذة الصلاحية، وهو ما يشير إلى مجرد تحسن

اللزامة للإلتحاق بالمدارس (12% لكافة الأطفال). فضلاً عن ذلك، كان التعليم يُعدُّ غير ضروري لـ 21% من الفتيات. وعلى نحو مماثل، ذكر 19% من المجموعات العادات القبلية على أنها سبب لعدم توجُّه الفتيات إلى المدارس. كما تحدّثت المجموعات عن أطفال يعملون (66% من الأولاد، و15% من الفتيات)، وأطفال دون أمهات أو آباء (45% من الأولاد، و47% من الفتيات)، وأطفال معوقين عقلياً (26% من الأولاد، و20% من الفتيات)، وكذلك أطفال يعانون من عنف منزلي (5% من الأولاد، و16% من الفتيات).

الخدمات الأساسية

منذ شهر آذار إلى شهر تشرين الأول 2008، كان بمقدور ما يقارب 37% من النازحين والعائدين الحصول على الطاقة الكهربائية التي كانت تُجهَّز لمدة خمس ساعات في اليوم الواحد. ولم يكن الوقود متاحاً إلا على نحو غير منتظم، إذ لم يتمكن سوى 25% من الأشخاص من فئات العناية من تحمّل تكاليفه. وكانت النظافة تُشكّل همماً من هموم الغالبية في أنحاء البلاد؛ فقد كان يتعين على 8% من فئات العناية مشاركة أكثر من 20 شخصاً في دورات المياه. وضمن الإطار الزمني نفسه، تمكن نحو 67% من فئات العناية من الحصول على الرعاية الصحية، لكن معظم مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات كانت مثقلة بالأعباء وباجة إلى إصلاحات. وقد اشتكى ما يقارب من نصف عدد الأشخاص من فئات العناية من نقص المياه الصالحة لأغراض الشرب والطهي (46%)، بالرغم من أن المصدر الرئيسي للمياه كان شبكة أنابيب المياه (76%). ومنذ شهر تشرين الأول 2008 ولغاية آذار 2009، كان بإمكان نحو 55% من الأشخاص موضع العناية الحصول على الكهرباء عبر شبكة عامة، و37% منهم عبر مولدات خاصة. كما توفّرت الطاقة الكهربائية لأكثر من ست ساعات في اليوم الواحد لأكثر من 22% من الأسر. وكان مصدر المياه الرئيسي لنحو 80% من الأشخاص موضع العناية هو شبكة أنابيب المياه. كما دُكر أن المياه كانت صالحة للشرب في 56% من الحالات. لكن نحو 31% من الأسر تحدّثت عن شحة في المياه في منازلها. وكان بمقدور 94% من النازحين و90% من النازحين العائدين، و40% فقط من اللاجئين العائدين الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية. وبالنسبة إلى 24% من النازحين (و1% من النازحين العائدين، و8% من اللاجئين العائدين)، لم تكن تكاليف الرعاية الصحية ميسورة. ويقول 1% من النازحين، و3% من النازحين العائدين أن المؤسسات الصحية قد رفضتهم عندما كانوا بحاجة إلى مساعدة طبية طارئة.

المساعدات

قدّمت الجهات التالية مساعدات إلى المجموعات التي شملها التقييم:³

المساعدات المقدمة للفترة ما بين آذار 2008-تشرين الأول 2008 (المرحلة الأولى)	
الجهة	كافة الأشخاص من فئات العناية
المنظمات غير الحكومية	45%
وزارة المهجرين والمهاجرين	23%
جمعية الهلال الأحمر العراقية	34%
المنظمات الخيرية/الدينية	18%
الأمم المتحدة	10%
مجتمع السكان المحليين	7%
سلطات المحافظات	3%
قوات الأمن العراقية	10%
السلطات المحلية	4%
شيوخ العشائر	3%
الزعماء المحليون	3%

المساعدات المقدمة للفترة ما بين تشرين الأول 2008-آذار 2009 (المرحلة الثانية)			
الجهة	النازحون	النازحون العائدون	اللاجئون العائدون
المنظمات غير الحكومية	61%	64%	58%
وزارة المهجرين والمهاجرين	64%	13%	45%
جمعية الهلال الأحمر العراقية	22%	23%	41%
المنظمات الخيرية/الدينية	28%	19%	8%
الأمم المتحدة	23%	14%	36%
مجتمع السكان المحليين	10%	5%	5%
سلطات المحافظات	9%	3%	2%
قوات الأمن العراقية	8%	5%	
السلطات المحلية	7%		2%
البيشمركة		11%	
سلطات القضاء	6%		2%
شيوخ العشائر	8%		4%
الزعماء المحليون	5%	1%	4%

³ تشير النسب المئوية إلى عدد المجموعات التي تلقت المساعدات من الجهات المعنية، وليس كمية المساعدات المقدمة.

